

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٧١ لسنة ١٩٨٦

تخصيص قطعة أرض لاستكمال مشروع حماية قرية السلامونى
بمركز أنحيم محافظة سوهاج من أخطار السيول

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون المدنى ؛

وعلى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة
والتصرف فيها ؛

وعلى قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والقوانين المعدلة له ؛
وبناء على ما آرتاه مجلس الدولة ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تخصص بدون مقابل قطعة الأرض المملوكة للدولة ملكية خاصة والبالغ مساحتها
١١ أفدنة و ١١ قيراطا و ٦ أمهم (أربعة أفدنة وأحد عشر قيراطا وستة أمهم) والموضح موقعها
وبيانها على الخريطة المرفقة والكائنة بناحية السلامونى مركز أنحيم محافظة سوهاج لاستكمال
مشروع حماية قرية السلامونى من أخطار السيول .

(المادة الثانية)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ، وينشر فى الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ١١ شعبان سنة ١٤٠٦ (٢٠ أبريل سنة ١٩٨٦)

حسنى مبارك

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧١ لسنة ١٩٨٦ في شأن تقرير المنفعة العامة لمشروع استكمال حماية قرية السلاموني من الجهة البحرية بناحية السلاموني مركز أنجم محافظة سوهاج من السيول

نظرا لسابقة تعرض قرية السلاموني لأخطار السيول عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٩ مما أدى إلى هدم بعض المنازل وتلف المحاصيل ونظرا لما اتضح من الحاجة إلى استكمال حماية مساكن القرية من الجهة البحرية من أخطار السيول فقد اقتضى الأمر إنشاء مجرى استكمال حماية قرية السلاموني الموضح على الخريطة ١: ٢٥٠٠٠ المرفقة - هذا وتبلغ مساحة الأراضي المطلوب تخصيصها لهذا الغرض ٤ أفدنة و ١١ قيراطا و ٦ أمهم من الأراضي الصحراوية المملوكة ملكية خاصة للدولة وذلك لتجميع مياه روافد السيول العالية وتصريفها في مجرى السيل السابق إنشاؤه لهذا الغرض .

ويستأنم تنفيذ هذا المشروع اتخاذ إجراءات تخصيص تلك المساحة بدون مقابل وقدرها أربعة أفدنة وأحد عشر قيراطا وستة أمهم كائنة بناحية السلاموني مركز أنجم محافظة سوهاج وهي المبينة على الخريطة المرفقة لهذا الغرض من أغراض الدفع العام بقرار من رئيس الجمهورية طبقا لنص المادة ٨٧ من القانون المدني وإعمالا لأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها وقانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة

١٩٨١

لذلك فقد أعد مشروع القرار المرفق برجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره ما

وزير الري

مهندس/عصام راضى